



**Convention on the Elimination
of All Forms of Discrimination
against Women**

Distr.: General
12 January 2012

Original: Arabic

**Committee on the Elimination of Discrimination
against Women**

Fifty-first session

13 February – 2 March 2012

**List of issues and questions with regard to the consideration
of periodic reports: Jordan**

Addendum

**Responses of Jordan to the list of issues to be taken up in connection
with the consideration of its fifth periodic report (CEDAW/C/JOR/5) ***

* In accordance with the information transmitted to States parties regarding the processing of their reports, the present document was not formally edited before being sent to the United Nations translation services.

إجابات اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة على القضايا والأسئلة الموجهة من مجموعة العمل التحضيرية

المعنية بتقييم تقرير الأردن الخامس حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة / لجنة المرأة / الأمم المتحدة .

عموميات ؛

أولاً: - حول مشاركة المنظمات غير الحكومية عند إعداد التقرير :

لقد تم إعداد التقرير الوطني الدوري الخامس بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني (مرفق قائمة بالمنظمات وبالمحافظات التي جرت فيها مشاورات مع المجتمع المحلي) حيث شاركت هذه المنظمات في مرحلة الإعداد من خلال الاستجابة المباشرة للأسئلة الموجهة إليها، وفي التعقيب وإبداء الملاحظات على كل جزء من أجزائه ، وكذلك من خلال المناقشات التي تمت خلال عدة جلسات عمل مشتركة عقدت بالتعاون والدعم المادي من منظمات الأمم المتحدة العاملة في الأردن، في العاصمة والمحافظات ، وبعد إعداد التقرير بالكامل تم عرضه على كافة الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني وتم تلقي التغذية الراجعة من معظم الجهات والأخذ بالملاحظات الواردة.

أما بخصوص عرض التقرير قبل تقديمه على البرلمان فقد شارك عدد من أعضاء مجلس الأمة في إعداد التقرير ، وتم تزويد الفريق المعد للتقرير بالمعلومات المطلوبة عن مشاركة عضوات مجلس النواب في أعمال الإتحاد البرلماني الدولي، كما نظم البرلمان ندوة لأعضاء المجلس وآخرين بعنوان "دور البرلمان في تطبيق الاتفاقيات الدولية" في تشرين ثاني/2008 أوصت بالعمل على مراجعة التحفظات الممكن إزالتها عن الاتفاقية. ونظم بمشاركة أعضاء من مجلس الأعيان ندوتين الأولى حول "دور البرلمان في تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان: اتفاقية سيداو نموذجاً" خلال شهر 2008/11. والثانية "التشريعات التمييزية ضد المرأة" في شهر 2009/3، بحثت في مضامين الاتفاقيات الدولية وآليات التنفيذ الخاصة بها مع التركيز على اتفاقية سيداو . كما أن فريق المتابعة المشكل من مجلس النواب واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، عمل على مراجعة التشريعات الوطنية لرصد المواد التي تشكل تمييزاً ضد المرأة، تعزيزاً لدور البرلمان في تطبيق الاتفاقية.

لقد عرض التقرير على مجلس الأعيان ؛ وتلقت اللجنة من رئيس المجلس مخاطبة بموافقة المجلس على مضمونه إلا أن هذه الموافقة إعتبرت غير رسمية نظراً لأن إنعقاد مجلس الأعيان رسمياً مرتبط بوجود مجلس النواب ، ولم يعرض التقرير النهائي على مجلس النواب بصفته الرسمية وإن كان قد عرض على أعضاء في المجلس ؛ حيث أنه في الفترة التي سبقت رفع التقرير رسمياً إلى اللجنة كان مجلس النواب منحلًا (تم حله في الرابع والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة 2009) وتم انتخاب أعضاء مجلس الأمة السادس عشر في تشرين ثاني 2010 وعقد أولى جلساته في الأول من كانون الأول من ذات العام بعد أن كان التقرير قد رفع فعلاً.

ثانياً:- وفيما يتعلق بمنح الجنسية لأبناء وزوج المرأة الأردنية المتزوجة من أجنبي؛

رغم أن الدستور وقانون الجنسية الأردني لا يميزان ضد المرأة من حيث المبدأ ، إلا أنه ولأسباب سياسية سيادية تقف حائلاً أمام توفير الضمانات القانونية اللازمة لتمتع المرأة الأردنية بالحق في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي أو لأبنائها منه لم تتحقق المساواة في هذا المجال عملياً ، وكحل إنساني تم التوافق على تدليل العقبات لتمكين هؤلاء من التمتع ببعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (التعليم ، العمل ، الرعاية الصحية والإقامة) الضرورية باستثناء الحق في الجنسية وما يترتب عليه من حقوق سياسية .

فيما يتعلق بالإقامة يمنح أبناء الأردنية المتزوجة من أجنبي وزوجها الإقامة لمدة سنة تجدد عند الطلب إذا كانت الأم حاضنة لأطفالها وأثبتت زواجها من أجنبي بعقد زواج مصدق، وبعد عشر سنوات من أخذ الإقامة السنوية تجدد الإقامة لمدة خمس سنوات، كما يتم إعفاء زوج وأبناء الأردنية من غرامات مخالفة أحكام قانون الإقامة مهما بلغت وغرامات العمل إذا ما عمل أي منهم دون الحصول على إذن الإقامة فالقانون ينص على أنه لا يجوز استخدام أجنبي إلا إذا كان حاصلًا على إذن الإقامة في المملكة. كما أن أبناء العراقيين يتمتعون بفرص الدراسة في المدارس الحكومية مجاناً.

إن الأوضاع السياسية في المنطقة وتدفق اللاجئين وعدم الاستقرار في عدد من الدول العربية الشقيقة ما زالت تقف حائلاً دون الاستجابة لمطالب إعادة النظر في هذا الموضوع وقد أبدت الحكومات استعدادها للنظر في الحالات الإنسانية والاستجابة إلى متطلباتها.

كما ان استمرار الأوضاع الصعبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة واستمرار حالة عدم الاستقرار والقتل اليومي في العراق دفع بمئات الآلاف من الفلسطينيين والعراقيين إلى الأردن ودول الجوار مما شكل عبئاً على الموارد في ظل شح شديد وصعوبات اقتصادية متفاقمة ، وأثر على أولويات واتجاهات المجتمع حيال قضايا المرأة، واليوم أضيفت مشكلات جديدة نشأت عن الأوضاع في المنطقة بما فيه ليبيا وسوريا واليمن ومصر الأمر الذي فاقم المشكلات وأضاف مشكلات جديدة للنساء بسبب تزايد عدد الزيجات المختلطة والتنافس على فرص العمل وعلى الموارد المتاحة ، كما ضاعف عدة مرات الحاجة إلى خدمات الرعاية والإرشاد والمساعدات الإنسانية وخاصة للنساء والأطفال .

وحول قانون الأحوال الشخصية : شهد قانون الأحوال الشخصية للمسلمين العديد من التعديلات التي استندت إلى تفسيرات واجتهادات متقدمة من شأنها الارتقاء بحقوق المرأة في إطار الأسرة وكان من أهمها التعديلات التي أجريت عام 2010 وذلك بإصدار قانون الأحوال الشخصية المؤقت رقم 36 والذي يعد أحد أهم الانجازات التي تحققت للمرأة خلال مسيرتها للمطالبة بحقوقها؛ وقد تضمن هذا القانون عدداً من الانجازات البارزة في مجال حقوق المرأة أهمها المساواة أمام القانون بين الرجل والمرأة حيث اعتبر كل منهما طرف في عقد الزواج بالنص على أن "الزواج عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعا لتكوين أسرة وإيجاد نسل، ويعقد الزواج بإيجاب من أحد الخاطبين أو وكيله وقبول من الآخر أو وكيله في مجلس العقد." وأن المرأة طرف في عقد الزواج كالرجل لها الحرية التامة في اختيار الزوج ولا ينعقد الزواج إلا برضاها وإرادتها الحرة ولها الحق في مباشرته بنفسها. وأعطى القانون المرأة حق طلب التفريق وإنهاء العلاقة الزوجية لأسباب جديدة إضافة للأسباب السابقة منها طلب التفريق للاقتداء (كان يسمى الخلع في القانون السابق) ، ولعدم الإنفاق، وللإعسار عن الإنفاق، وللغياب والهجر، وللإبلاء والظهار، وللحبس، وللشقاق والنزاع، فللمرأة الحرية التامة والحق الكامل في طلب التفريق وإنهاء الرابطة الزوجية إذا ما لحق بها أي ضرر بما فيها التفريق للعيوب الجنسية والجسمية المنفرة ولعقم الزوج، وللعجز عن دفع المهر، ولفقد الزوج؛ حيث تضمن القانون أحكام تفصيلية في هذا الشأن، مع تخفيف عبء الإثبات في دعاوى الشقاق والنزاع والتفريق بحيث يكتفى بالشهادة بالتسامع المبني على الشهرة في نطاق حياة الزوجين، ورفع سن الحضانة حتى 15 سنة للأم المسلمة إلا أنه قيدها بسبع سنوات للأم غير المسلمة مع تخفيض سن الأنثى التي يجوز ضمها إلى (30) سنة في حين كانت في القانون السابق (40) سنة.

كما استحدث القانون "صندوق تسليف النفقة" وغايته تسليف النفقة المحكوم بها عند تعذر تحصيلها من المحكوم عليه ؛ وذلك للحد من معاناة المستحق (المحكوم له أو لها وهم غالباً النساء والأطفال وكبار السن) وذلك في حال تعذر تحصيل النفقة، كما أجاز القانون السفر بالصغير خارج المملكة لغايات الزيارة أو الإقامة غير الدائمة بشروط وضوابط تحافظ على المصلحة الفضلى للصغير.

وحول رفع التحفظات: ما زالت الحركة النسائية تطالب برفع التحفظ (سحبه) عن المادة 9 / 2 و المادة 16 الفقرات ج ، د ، ز أنه ما زالت قوى كثيرة في المجتمع ترفض سحب التحفظات بل ينادي بعضها بسحب التصديق على الاتفاقية وتبذل الحكومة واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة جهوداً في إيضاح بنود الاتفاقية وتوافقها مع المبادئ الشرعية والدستورية وتأكيد عدم تعارض المواد المتحفظ عليها مع المبادئ النافذة إلا أن إمكانية تغيير نمط التفكير السائد حالياً يتطلب مزيداً من الجهد والبحث القانوني والشرعي كما يتطلب المزيد من الجهود في مجال التوعية .

قانون جوازات السفر والسفر بالطفل برفقة والدته دون إذن الأب: لا يوجد في قانون جوازات السفر أي نص يشترط موافقة الأب على سفر الطفل بمرافقة والدته وإذا ما مورس هذا القيد فقد يكون ناشئاً عن إجراءات إدارية تطالب اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة بالغاءها حيث أن الأصل في الأمور الإباحة أما القيد فلا بد أن يكون بحكم قضائي قطعي .

ثالثاً : توضيح ما إذا كانت الاتفاقية تطبق مباشرة في الدولة الطرف وهل لها الأسبقية على جميع التشريعات المحلية ؟

لقد تعرضت محكمة التمييز الأردنية لهذا الأمر واستقرت اجتهاداتها على أن المعاهدات والاتفاقيات الدولية بعد سريانها في النظام القانوني الأردني تسمو على القوانين المحلية (القرار رقم 936 / 1993) الصادر بتاريخ 1993/11/13. والقرار رقم (3965 / 2003 تاريخ 2004/2/29).

وعن إيراد مثال عن تطبيق القضاء للاتفاقية، ففي سابقة قضائية أصدر قاض صلح في الطفيلة قرارا استند فيه إلى نصوص الاتفاقية في قضية تتعلق بنوع من التمييز عانت منه فتاة مما يشكل خطوة إيجابية وسابقة نحو استخدام المعاهدات الدولية في المحاكم، فقد غير فيه اسم فتاة من الحسا في جنوب المملكة من فلحا إلى ملاك حيث ادعت في دعواها ان التسمية كانت على رأي الأب، دون اخذ رأي الأم ، مما اعتبره القاضي نوعاً من أنواع التمييز بين الرجل والمرأة.

وحول المعرفة بسيداو وعدد القضاة والمدعين العامين الذين خضعوا للتدريب على حقوق الإنسان واتفاقية سيداو عام 2009 و 2010 (حسب ما ورد من المجلس القضائي)

الاتفاقيات	2009	2010
اتفاقيات متعلقة بحقوق الإنسان	150 قاضي	152 قاضي
سيداو	26 قاضي	قاضي واحد

وحول نشر أو تعميم الاتفاقية غير نشرها في الجريدة الرسمية... فقد ساعد على تعميم الاتفاقية النقاشات التي دارت أثناء مرحلة التعديلات التشريعية التي أجريت على العديد من القوانين لتتوافق مع الاتفاقيات الدولية والاتفاقية (سيداو) حيث جرى تعديل العديد من القوانين بالإضافة إلى قانون الأحوال الشخصية؛ منها قانوني العمل؛ والضمان الاجتماعي؛ حيث راعى العديد من الجوانب لتضمن بيئة عمل مناسبة للمرأة فقد تم استحداث صندوق تأمين الأمومة، وسمح للأرملة الجمع بين دخلها من العمل والمبلغ المستحق لها من تقاعد مورثها وغيرها. وكذلك قانون العقوبات وقانون أصول المحاكمات الجزائية ونظام الخدمة المدنية وتعديلاته واستحداث قانون الحماية من العنف الأسري وقانون منع الاتجار بالبشر وغيرها من التشريعات.

وتم اعتماد المعهد القضائي كمرجعية لغايات التدريب في مجال حماية الأسرة بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة حيث تم عقد العديد من ورش العمل التدريبية للسادة القضاة والمدعين العامين حول تطبيق اتفاقية سيداو في النظام القانوني الأردني. فضلا عن إدخال مادة العنف الأسري ضمن مناهج المعهد القضائي، إضافة إلى التنسيق مع المعهد القضائي لغايات التدريب على مفاهيم الجندر لموظفي الفئة العليا من الكادر الإداري في وزارة العدل، وقامت اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة بالتعاون مع إحدى منظمات المجتمع المدني بإعداد دليل استخدام سيداو أمام القضاء وقد تبنت عدة منظمات قضايا نموذجية لتطبيق هذا الدليل من خلال المحامين الذين تلقوا التدريب على استخدام هذا الدليل كما تم توفير برامج تدريبية للمحامين والعاملين في المهن القانونية بهذا الخصوص

رابعاً: - دور المركز الوطني لحقوق الإنسان؛

يفرد المركز الوطني لحقوق الإنسان سنوياً بنداً خاصاً عن حقوق المرأة في تقريره السنوي الذي يعتبر مرجعاً وطنياً رسمياً لرصد واقع الحال بالنسبة لحقوق الإنسان بجميع فئاته في المملكة. ويستقبل المركز الشكاوي المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان من جميع فئات وشرائح المجتمع، وبلغ عدد الشكاوي التي تلقاها المركز من النساء (194) شكوى من أصل (573) شكوى لعام 2009، أي بنسبة 34% من مجموع الشكاوي - بالإضافة إلى (160) طلب مساعدة تلقاها المركز من النساء من أصل (301)، أي بنسبة 53% من مجموع طلبات المساعدة. أما في العام 2010 فقد بلغت عدد الشكاوي من النساء (221) شكوى من أصل (770) شكوى، و (78) طلب مساعدة من أصل (221) ويلاحظ هنا أن سبب تدني نسبة مشاركة النساء هو ارتفاع عدد الشكاوي المتعلقة بالجنسية لعام 2010 بسبب قرار سحب الجنسية الأردنية لمن لا تطبق عليهم بعض الشروط، فمن أصل (7) شكاوي جنسية لعام 2009 ارتفع العدد إلى (148) شكوى جنسية لعام 2010 ومن (8) طلبات مساعدة للحق في الجنسية إلى (18) طلبات مساعدة لنفس الحق، وعادة يطالب رب الأسرة سواء كان الزوج أو الأب بهذه الشكاوي. تم إغلاق ما نسبته 17% من مجموع الشكاوي بنجاح، وتم إغلاق 2.7% دون نتيجة مرضية؛ و 1.9% تم إغلاقها لعدم تعاون مقدمي الشكاوي؛ و 1.7% كانت خارج اختصاص المركز؛ و 59.9% قيد المتابعة.

ومن خلال تحليل الشكاوي المشار إليها أعلاه فإن نسبة تضرر المرأة يكون إما بصورة مباشرة من خلال شكاوي تتعلق بانتهاكات تتعرض لها شخصياً، أو تضررها بصورة غير مباشرة من خلال انتهاكات تعرض لها أحد الأقارب مثل الزوج، أو الأب، أو الأخ، أو الأخت، مما يدل على وعي المرأة الأردنية بالحقوق التي جاءت في المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية ذات العلاقة، يضاف إلى ذلك الإرادة السياسية المتمثلة بنشر وتعزيز ثقافة احترام حقوق المرأة ولا ننسى دور الإعلام. أما عن أنواع الشكاوي فهي تتعلق بانتهاكات مختلفة؛ مثل الحق في حرية التنقل، الحق في المعاملة الإنسانية، الحق في اللجوء، الحق في العمل، الحق في مستوى معيشي ملائم، الحق في السلامة الجسدية، والحق في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية؛ والحق في الرعاية الصحية.

يتمتع المركز بالاستقلالية التامة في مراقبة التجاوزات التي تقع على حقوق الإنسان من خلال قانون المركز الوطني لحقوق الإنسان رقم 51 لسنة 2006 الذي نص في المادة 6/ أ. يتمتع المركز باستقلال تام في ممارسة أنشطته وفعالياته الفكرية والسياسية والإنسانية المتعلقة بحقوق الإنسان ولا يساءل المجلس أو أي من أعضائه عن الإجراءات التي يتخذها في حدود اختصاصاته المبينة في هذا القانون. تنص الفقرة ب من المادة " لا يجوز تفتيش مقر المركز وفروعه في المملكة إلا بأمر قضائي، وبحضور المدعي العام المختص على أن يتم تبليغ المركز بذلك ودعوة ممثل عن المركز لحضور التفتيش، ويعتبر باطلاً كل إجراء مخالف لذلك " والمادة 7 تنص "بتولي المركز مراقبة التجاوزات التي تقع على حقوق الإنسان والحريات العامة في المملكة، والسعي لوقف أي تجاوز عليها". المادة 8: "للمركز أن يطلب أي معلومات أو بيانات أو إحصاءات يراها لازمة لتحقيق أهدافه من الجهات ذات العلاقة وعلى هذه الجهات إجابة الطلب بدون إبطاء أو تأخير". المادة 10 "للمركز الحق فيما يلي: أ. زيارة مراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف ودور رعاية الأحداث وفق الأصول المتبعة. ب. زيارة أي مكان عام يبلغ عنه أنه قد جرى أو تجري فيه تجاوزات على حقوق الإنسان".

حول التمويل يتم تنفيذ المشاريع التي يقوم بها المركز والمتعلقة بحقوق الإنسان من الممولين خاصة منظمات والهيئات التابعة لهيئة الأمم إضافة إلى المبلغ المخصص للمركز من الموازنة العامة للدولة.

خامسا -

وحول تغيير الثقافة والعادات والتقاليد السائدة لخلق بيئة مواتية لتغيير القوانين التمييزية، يلعب الإعلام دورا في هذا الشأن حيث تعمل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة من خلال تشجيع وسائل الإعلام لتلعب دورا إيجابيا في رسم صورة إيجابية للمرأة للقضاء على القوالب النمطية التقليدية. كما تعددت البرامج الإذاعية والمتلفزة حول هذا الجانب من خلال برامج متخصصة وتعمل اللجنة على أن يتم إشراك في المرأة في مقابلات أو ندوات تشمل كافة المواضيع، ويتم مراقبة ما يبث عبر وسائل الإعلام، كما أنشأت إذاعة فرح الناس خاصة بالصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة لمعالجة وطرح قضايا المرأة والتنمية مع التركيز على البرامج الموجهة للشباب، عدا عن متابعة الصحف اليومية ووسائل الإعلام الأخرى لكل النشاطات المتعلقة بهذا الجانب. كما أن موقع للجنة الوطنية لشؤون المرأة (www.women.jo) الإلكتروني يعمل على نشر كافة هذه الجوانب ويشير لكل مادة إعلامية نشرت حول أي نشاط في هذا الجانب. وتهتم اللجنة بتدريب الإعلاميين على مراعاة بعد النوع الاجتماعي في ممارستهم للمهنة وبالتعاون مع معهد الإعلام الأردني وتسعى لإدماج النوع الاجتماعي في برامج ومقررات ومناهج المعهد، وكذلك تشجع اللجنة الإعلام المساند لقضايا المرأة حيث أطلقت مبادرات تشجيعية كجائزة الإعلام المساند للمرأة، وقد تم مؤخراً تعيين أول امرأة رئيسة تحرير صحيفة يومية باللغة العربية، وتقوم وزارة التربية والتعليم بجهود في مجال التوعية وإدماج مفهوم النوع الاجتماعي وقيم ومبادئ حقوق الإنسان للطلبة في مختلف مدارس المملكة.

العنف ضد المرأة**سادسا -**

فيما يتعلق بجريمة الاغتصاب الزوجي فتانون العقوبات يجرم كل إيذاء؛ ويعاقب عليه؛ بما فيه إيذاء الزوج البدني والجنسي والنفسي لزوجته، ولكنه لا يصنف الواقعة الجنسية بدون رضا الزوجة على أنها اغتصاب ولا يرتب على ذلك العقوبة المقررة لجريمة الاغتصاب؛ كما أن المحاكم الشرعية تعتبر الواقعة بالإكراه وبالإيذاء ضرر يبرر طلب التفريق.

أما فيما يتعلق بإلغاء المادة 308 من قانون العقوبات فالحركة النسائية ما زالت تطالب بإلغائها ورغم عدم الاستجابة لهذا المطلب، فقد تم التشدد في التأكد من رضا الضحية التام والصحيح بالزواج من الجاني وحماية حقوقها، ويتمسك البعض بأن وجود هذا النص في ظل الثقافة السائدة يمثل مخرجا للعديد من النساء في مواجهة العنف الأسري الناشئ عن الجرائم المرتكبة بذريعة الدفاع عن الشرف.

وحول سؤال هل سيتم إنشاء محكمة متخصصة في العنف الأسري؛ فقد تم استحداث أجنحة الأسرة في عدد من قصور العدل في كل من (اربد، السلط، الكرك، عجلون، مادبا والزرقاء) بالإضافة إلى قصر العدل / العبدلي / عمان ومحكمة الجنايات الكبرى، ويضم الجناح غرفة خاصة بمحاكمة الأحداث، وغرفة خاصة بقضايا العنف الأسري.

وحول توضيح هل لجان الوفاق الأسري تعفي الجناة من العقوبة: لجان الوفاق الأسري تعمل وتؤلف وفقا لأحكام قانون الحماية من العنف الأسري الذي يختص في بعض الجناح ولا يختص في الجنايات التي تقع ضمن اختصاص محكمة الجنايات (مثل جرائم القتل وجرائم الاغتصاب وهتك العرض والخطف الجنائي وحتى الشروع في هذه الجرائم)، وتتولى لجان الوفاق الأسري بذل مساعي الإصلاح والتوفيق بين أفراد الأسرة في قضايا الجناح فقط (الإيذاء البسيط) هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى؛ يجب موافقة الطرفين الحرة على الإحالة إلى لجان الوفاق الأسري وعلى الصلح وشروطه، أما بالنسبة لموضوع فرض العقوبة أو الإعفاء أو التخفيف منها وفقا لأحكام القانون فهو من اختصاص القضاء حصراً ولا تملك لجان الوفاق الأسري مثل هذه الصلاحيات.

معلومات عن عقوبات فرضت على الجناة ما بين عامي 2008 - 2010: في 2009/1/31 قضت محكمة الجنايات الكبرى بوضع شاب بالأشغال الشاقة مدة 22 عاما ونصف بعد إدانته بجناية اغتصاب ابنة شقيقته،

وفي حكم في القضية قتل رقم 2010/49 جنایات كبرى تاريخ 2010/10/28 أكدت المحكمة على أن أفعال المغدورة البالغة 17 عام لم تكن على جانب من الخطورة تجعل المتهم بسورة غضب شديد.. وبالتالي فإن المتهم لا يستفيد من المخفف المنصوص عليه في المادة 98 وقضت بوضع المجرم بالأشغال الشاقة 15 سنة والرسوم، وإسقاط الحق الشخصي تخفيض العقوبة إلى 10 سنوات.

وكذلك الحال في القرار رقم 2010/273 جنایات كبرى قضت بوضع المجرم بالأشغال الشاقة 10 سنوات.

وفي حكم في قضية هتك عرض طفلة قضت محكمة الجنايات الكبرى في القرار رقم 2010/1094 بوضع المجرم بالأشغال الشاقة مدة أربع سنوات والرسوم.

بالإضافة لأحكام سيتم الإشارة إليها لاحقا.

سابعاً:

وحول اعطاء معلومات عن التدابير المتخذة لضمان وصل الفتيات والنساء إلى الحماية وإمكانية التعويض عن الأضرار الناجمة عن العنف: تشدد عقوبة الجنايات في حالات وفق ما ورد في قانون العقوبات بحيث يضاف إليها من ثلثها إلى نصفها إذا اقترفها شخصان أو أكثر في التغلب على مقاومة المعتدى عليه أو تعاقبوا على إجراء الفحش به. أو إذا أصيب المعتدى عليه بمرض جنسي أو كانت المعتدى عليها بكاراً فأزيلت بكارتها. ووفق المادة 304 كل من خدع بكاراً تجاوزت الثامنة عشرة من عمرها بوعد الزواج ففرض بكارتها أو تسبب في حملها عوقب - إذا كان فعله لا يستوجب عقوبة أشد - بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات ويلزم بضمن (التعويض العادل) بكارتها. وفي جميع الأحوال ينص القانون على حق المتضررة في المطالبة بالتعويض وذلك بعد اتخاذ صفة المدعي بالحق الشخصي بعد التقدم بالشكوى الجزائية أمام الجهة القضائية المختصة.

مكتب الشكاوى في اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة كما ورد في التقرير يعمل على استقبال الشكاوى بجميع أنواعها والمتعلقة بحالات العنف والتمييز الذي تتعرض له النساء سواء على الصعيد الأسرة أو العمل أو في الحياة العامة من طالبها من كافة محافظات المملكة، حيث يتم تقديم الشكاوى بكافة الطرق سواء الحضور إلى مقر المكتب أو الاتصال هاتفياً أو المراسلة عبر الموقع والبريد الإلكتروني والفاكس وصندوق بريد اللجنة وكذلك توفير خط هاتف (خط مساعدة مجاني 365/7/24)، ويقدم المكتب الاستشارة الاجتماعية والقانونية والنفسية الأولية ومن ثم توثيق الشكاوى ومن ثم إحالتها إلى جهة شريكة.

حيث قام المكتب بتوقيع 62 مذكرة تفاهم مع مؤسسات حكومية وغير حكومية، وتم إنشاء قاعدة بيانات موحدة كسجل وطني لرصد جميع حالات العنف ضد المرأة وتوحيد البيانات ومنع الازدواجية (الجهات المشتركة في السجل الوطني: جمعية معهد تضامن النساء، ميزان، معهد العناية بصحة الأسرة، وزارة العمل)، بلغ عدد الشكاوى لعام 2009 (587) شكاوى وفي 2010 (533) شكاوى وفي عام 2011 (780) شكاوى، وبعد التحليل تبين أن 47% من الحالات عانت من العنف الجسدي يليه 16% من العنف الجنسي، 15% من العنف الاقتصادي أما نسبة اللواتي عانين من العنف النفسي فقد كانت 8. % ، تم مساعدة 80% من السيدات و20% ما زالت قضاياهم قيد المتابعة. وقامت اللجنة بتأسيس شبكة مناهضة العنف ضد المرأة (شمعة) وتضم شبكة شمعة 82 عضواً يمثلون هيئات ومؤسسات ودوائر حكومية ومنظمات أهلية معنية بقضايا العنف ضد المرأة بشكل مباشر أو غير مباشر وتهدف الشبكة لتنسيق الجهود الوطنية، وتطوير أفضل الممارسات، بغرض الوصول إلى مجتمع خالٍ من العنف، ونساء آمانات، متمتعات بالكرامة الإنسانية والعدالة النوعية وتكافؤ الفرص.

وبالإضافة إلى ما ورد في التقرير حول دار الوفاق الأسري التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية وغيرها تشير إلى مشروع "بداية جديدة" ومشروع "بيوت صديقة" والتي نفذتها منظمات غير حكومية بمشاركة عدة جهات رسمية وأهلية أعضاء في شبكة شمعة بهدف إيجاد حلول طويلة المدى وتوفير بيئة ومكان مناسب وآمن للنساء اللواتي يتعرضن للعنف أو لمحاولة القتل بداعي الشرف، وذلك بالتنسيق مع وزارة الداخلية، إضافة إلى توفير برامج تاهيل وفرص عمل لهن لتمكينهن من مواصلة حياتهن بشكل طبيعي ومن خلال التحويل من قبل الجهات المختلفة الرسمية والأهلية التي تستقبل شكاوى النساء المعنفات أو المهددات ومنها بشكل خاص مكتب شكاوى المرأة التابع للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة .

وحول ما تم اتخاذه لمعالجة الثقافة المجتمعية التي تمنع النساء من التبليغ عن العنف : كما سبق الإشارة توفر جهات عدة من خلال استقبال الشكاوى كمكتب الشكاوى في اللجنة مما يسهل وصول المرأة إلى جهة تعامل الشكاوى من ناحية سرية تامة وتساهم في المساعدة على جميع المستويات عدا عن دورها التوعوي في هذا المجال، وتعمل العديد من منظمات المجتمع المدني على تقديم المساعدة القانونية للمعنفات والترافع في قضاياهن أمام المحاكم.

وفي مجال الحماية القانونية ينص قانون الحماية من العنف الأسري على تمتع "جميع الإجراءات والمعلومات المتعلقة بقضايا العنف الأسري التي تنظر أمام أي جهة ذات علاقة بما في ذلك المحاكم بالسرية التامة" و"يلتزم الموظفون المكلفون بضمان حماية المبلغ بعدم الإفصاح عن اسمه وهويته إلا إذا تطلبت الإجراءات القضائية غير ذلك وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية" مما يسهل الوصول للعدالة للمعنف، وعلى أي من مقدمي الخدمات الطبية أو الاجتماعية أو التعليمية من القطاعين العام أو الخاص إبلاغ الجهات المختصة حال علمه أو مشاهدته آثار عنف وإشعاره أنها ناجمة عن عنف أسري. وإن على الموظفين المكلفين اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سلامة المتضرر من أفراد الأسرة حال علمهم بأي من قضايا العنف الأسري مع ما نص عليه القانون من تدابير حماية احترازية لضمان عدم التعرض للمتضرر أو أي من أفراد الأسرة كتحهد من المشتكي عليه بعدم التعرض للمتضرر أو أي من أفراد الأسرة وفي حال وجود خطر ويمكن اتخاذ أي من الإجراءات التالية :-

1- عدم السماح للمشتكي عليه بدخول البيت الأسري لمدة لا تزيد على (48) ساعة إذا لم يكن هناك وسيلة أخرى لتأمين الحماية للمتضرر أو أي من أفراد الأسرة.

2-الاحتفاظ بالمشتكى عليه لمدة لا تزيد على (24) ساعة في إدارة حماية الأسرة أو احد أقسامها لحين تأمين الحماية للمتضرر أو لأي من أفراد الأسرة إذا تعذر اتخاذ الإجراء المشار إليه.

وحول الخطوات لجمع البيانات بشكل منهجي عن العنف ضد النساء: في هذا المجال تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الجهات المعنية والمتعاملة بشكل مباشر مع قضايا العنف ضد المرأة كل من وزارة الداخلية ووزارة التنمية الاجتماعية؛ ومديرية الأمن العام / إدارة حماية الأسرة والمركز الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ، تهدف إلى تطوير العمل وتنسيق الجهود التي تصب في هذا المجال. وعلى إثرها تم تشكيل لجنة مؤلفة من ضباط ارتباط يمثلوا هذه الجهات تعمل على تطوير وتنسيق الجهود ومنهجية العمل والآليات المتبعة وتيسير الوصول للجهة مقدمة الخدمة وتبادل المعلومات والمؤشرات الرقمية بين الأطراف المتعاملة مع هذا الموضوع ، حيث تم إصدار نشرات تتضمن الخدمات التي تقدمها كل جهة؛ مع إدراج عناوين هذه الجهات؛ وخلال الفترة المقبلة سيتم إطلاق مرصد وطني لحقوق المرأة كأحد مخرجات عمل هذه اللجنة. كما يسعى الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف إلى توفير البيانات ذات الصلة بالعنف ضد المرأة .

ثامناً: -

وحول إلغاء المادة 98 من قانون العقوبات لضمان تقديم مرتكبي الجرائم بالعمد مع سبق الإصرار "جرائم الشرف" تنص المادة (98) "يستفيد من العذر المخفف فاعل الجريمة الذي أقدم عليها بسورة غضب شديد ناتج عن عمل غير محق وعلى جانب من الخطورة أثاره المجني عليه" ويتضح أن هذه المادة لا تتعلق بجنس الضحية أو جنس الجاني كما أنها لا تتعلق بالجرائم المرتكبة مع سبق الإصرار أو العمد، وهي لا تنص على عقوبة محددة؛ ولكنها تسمح بتخفيف العقوبة إذا توفرت شروط ذلك جميعها وأجمعت الأحكام الصادرة في الجرائم ذات الصلة بما يسمى جرائم الشرف خلال العام 2010 على أن حكم هذه المادة لا يطبق على ما يسمى جرائم الشرف لأن المادة 340 المعدلة تعتبر هي الواجبة للتطبيق دون غيرها . إن سبب تخفيف العقوبة وعلته والذي راعته هذه المادة هو حالة الانفعال والغضب الطارئة التي تجتاح نفس الجاني وتضيق من مجال حريته في الاختيار إثر المفاجأة فإذا انقضى وقت وزالت فيه هذه الحالة لم يعد هناك من موجب لبقاء السبب المخفف، وعلى العموم فتقدير حصول القتل أو الفعل المجرم في الحال أو عدم حصوله مسألة موضوعية متروك أمرها للقاضي. كما أن الأحوال التي تثير الانفعال أو تهيج العواطف لا تعدم المسؤولية ولا تنقصها وليس من أثرها إزالة وصف الجريمة عن الفعل أو الإغناء مطلقاً؛ ولكن هذه الأحوال تعتبر من الظروف المخففة للعقوبة فقط .

هذا وفي ما يسمى جرائم الشرف لم يتم الأخذ بالعذر المخفف خلال العام 2010 ولا في أي حكم من أحكام المحاكم بسبب استبعاد تطبيق نص المادتين (97) و(98) على هذه الجرائم وهو ما أيدته محكمة التمييز التي اعتبرت أن تطبيق المادة (98) من قانون العقوبات على ما يسمى جرائم الشرف مخالف للقانون إذا تم دون التحقق من توافر شروط المادة (340) التي تعد النص الخاص الذي يقدم في التطبيق على النص العام، ونص قرار لمحكمة التمييز على أنه "في الحالة المعروضة لم يرد في ملف الدعوى ما يشير إلى أن القتل قد تم بحالة التلبس بجريمة الزنا أو في فراش غير مشروع وبالتالي فإن الجاني لا يستفيد من العذر المخفف". وفي هذا المجال:

- لقد تم إضافة المادة (345) مكررة لقانون العقوبات والتي من خلالها تم استبعاد ما يسمى (جرائم الشرف) من الاستفادة من العذر المخفف المنصوص عليه في المادتين 97 و 98 إذا لم تنطبق على الفاعل الشروط المنصوص عليها في المادة 340 من قانون العقوبات .
- كما تشير سجلات المحاكم أن العذر المحل (الذي كان منصوصاً عليه قبل تعديل المادة 340) لم يطبق سوى في قضية واحدة فقط منذ تاريخ سن النص وحتى تاريخ إلغاؤه .
- تم تعديل المادة 340 واعتمد التعديل كقانون دائم بموجب القانون رقم 8 لسنة 2011 وعليه تم إلغاء العذر المحل الذي كان يعفي الرجل من العقاب في حالة مفاجأة إحدى محارمه في حالة تلبس بجريمة الزنا .
- لقد تم استحداث هيئة قضائية متخصصة في محكمة الجنايات الكبرى لنظر القضايا التي يتم الادعاء فيها أنها ارتكبت بدافع الشرف، إضافة إلى عقد دورات تدريبية عديدة للسادة القضاة والمدعين العامين حول التعديلات الجديدة التي أدخلت على قانون العقوبات .
- وتشير إحصائيات قرارات المحاكم الصادرة في قضايا القتل التي تم الادعاء فيها أنها وقعت بدافع الشرف والتي تم الأخذ فيها بالأسباب المخففة لم تقل عن الحبس عشر سنوات (إستناداً إلى إسقاط عائلة المجني عليها حقهم الشخصي عن الجاني ، وتطالب الهيئات النسائية بمعالجة هذه المشكلة من خلال النص على عدم جواز الأخذ بإسقاط الحق الشخصي كسبب مخفف للعقوبة إذا كان الجاني والمجني عليها من عائلة واحدة) .
- وفي حكم حديث في هذا العام 2011 أصدرت محكمة الجنايات الكبرى حكماً في جلسة علنية بالإعدام شنقاً حتى الموت بحق شاب أقدم على قتل شقيقته وابنة إحداهما بعد تجريمه بجناية القتل العمد مكررة ثلاث مرات.

حول قضايا الاتجار بالبشر

تاسعا:-

عدد القضايا التي تم تصنيفها على أنها جرائم الاتجار بالأشخاص والتي تم تسجيلها عام 2009 (15) قضية منها خمس قضايا لا زالت قيد النظر. ونورد أمثلة على العقوبات التي قضت بها محكمة الدرجة الأولى في مثل النوع من القضايا وفق المعلومات المستقاة من برنامج ميزان:-

1- ما قضت به محكمة جنابات عمان في إحدى القضايا بتجريم المتهم بجناية الاتجار بالبشر وفقا لأحكام المادة 3 / ج من قانون الاتجار بالبشر مكرر مرتين وعملا بأحكام المادة 9 من قانون الاتجار بالبشر الحكم بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم والغرامة مبلغ خمسة آلاف دينار والرسوم عن كل جرم.

2- ما قضت به محكمة جنابات الزرقاء بتجريم المتهم بجناية استقطاب من هم دون الثامنة عشرة من العمر بغرض استغلالهم وعملا بأحكام المادة 9 / أ من قانون الاتجار بالبشر والحكم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم والغرامة خمسة آلاف دينار والرسوم .

3- ما قضت به محكمة بداية جزاء شمال عمان بإدانة الضنينة بجرم الاتجار بالبشر بحدود المادة 3 / أ / 1 من قانون الاتجار بالبشر وعملا بذات المادة الحكم بالحبس مدة ستة أشهر والرسوم .

4- ما قضت به محكمة بداية جزاء المفرق بإدانة المشتكى عليه بجرم نقل أشخاص بغرض استغلالهم بطريق الحيلة والخداع خلافا لأحكام المادة 3 / أ / 1 من قانون الاتجار بالبشر وعملا بأحكام المادة 8 من ذات القانون الحكم بالحبس مدة ستة أشهر والرسوم .

وعن عدد القضايا التي تم تصنيفها على أنها جرائم الاتجار بالأشخاص وذلك عام 2010 وفق ما ورد من برنامج ميزان (25) قضية (10) قضايا منها لا زالت قيد النظر .

ونورد أمثلة على العقوبات التي قضت بها محكمة الدرجة الأولى في مثل هذا النوع من القضايا:-

1- ما قضت به محكمة الجنابات الكبرى في إحدى القضايا وعملا بأحكام المادة 3/2أ وب والمادة 9/أ و ب/3/2 من قانون منع الاتجار بالبشر معاقبة المجرمين بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والغرامة خمسة آلاف دينار والرسوم لكل واحد منهم.

2- ما قضت به محكمة بداية جزاء عمان بالإدانة بجرم إيواء واستغلال أشخاص خلافا لأحكام المادة 3/أ/1 من قانون منع الاتجار بالبشر والحكم بالحبس مدة ستة أشهر.

عاشراً :-

شكل فوز سيدة بانتخابات غرف التجارة ونيلها أعلى الأصوات في انتخابات غرفة تجارة عمان، حافزاً لأربع سيدات لخوض انتخابات غرف الصناعة التي جرت في 12/12/2009. فازت منهن ثلاث اثنتان عن عمان والثالثة عن مدينة الزرقاء وسط منافسة شديدة لم يشهدها القطاع الصناعي، إذ بلغت نسبة التصويت نحو 80%.

قانون الانتخاب لمجلس النواب، انسجاماً مع المادة 4 من الاتفاقية رفع عدد المقاعد المخصصة للنساء (الكوتا) من 6 مقاعد إلى 12 مقعد؛ وفي انتخابات عام 2010 فازت سيدة خارج الكوتا ليصل عدد السيدات النواب إلى 13 نائبة من أصل 120 مجموع أعضاء مجلس النواب بنسبة تقارب 11%، مع تعيين 7 سيدات في مجلس الأعيان الذي يضم 60 عضواً ليصل عدد السيدات في البرلمان إلى 20 سيدة، واستمرت نسبة مشاركة المرأة في الجهاز القضائي بالارتفاع على مدى السنوات لتصل إلى 107 قاضيات حتى شهر أيلول 2011 بنسبة تقدر ب 12.6%؛ منهن من تشغل منصب نائب عام، ورئيس محكمة بداية عمان، ومدعي عام ومساعد رئيس النيابة . إلا أن تولي منصب قاضي شرعي للقضايا الخاصة بالأحوال الشخصية للمسلمين والمسيحيين لا زال مغلقاً أمام المرأة. أما الأحزاب السياسية هناك إطار عام حدده القانون لتأسيس الحزب وممارسة نشاطه وفقاً لأحكام الدستور والعدالة والمساواة دون أية قيود تتعلق بنوع الجنس مع إمكانية إصدار أنظمة تدعم مشاركة المرأة في المراكز المتقدمة في الحزب من خلال الدعم المادي المقدم للأحزاب خاصة وان مسودة قانون الانتخاب تتضمن اقتراح الانتخاب بالقائمة النسبية، إضافة إلى حوافز للأحزاب التي ترشح نساء أو تضم نسبة معينة من النساء في عضويتها .

أما مشروع قانون البلديات لعام 2011 فقد زاد نسبة الكوتا المخصصة للمرأة في المجالس البلدية من 20% إلى 25% على الأقل مع إمكانية التنافس على باقي المقاعد. هذا وتم حل المجالس البلدية المنتخبة استعداداً لإجراء انتخابات بلدية سيعلم عن موعدها في غضون الأسابيع القادمة.

تراوح تمثيل النساء في مجلس الوزراء بين وزيرة إلى أربع وزيرات، وفي تشكيلة المجلس الحالي هناك سيدتان تشغلان مناصب وزارية؛ ووزيرة التعليم العالي والبحث العلمي؛ ووزيرة التنمية الاجتماعية.

وحول ما اتخذ من خطوات لزيادة عدد النساء في قوائم الناخبين والمرشحين لدعم المرأة للترشح للانتخابات: تنفذ وزارة التنمية السياسية بالتعاون مع اللجنة الوطنية الأردنية برنامجاً مكثفاً متعدد الأهداف والوسائل لدعم مشاركة المرأة في الانتخابات من خلال "الائتلاف الوطني لدعم المرأة بالانتخابات" والمتكون من الجهتين المذكورتين وعدد كبير من الشركاء كالمؤسسات غير الحكومية والحركات النسائية، والمجتمع المدني والقطاع الرسمي والوزارات المختلفة. وقد تم عقد مؤتمر للإعلان عن خطة عمل الائتلاف الوطني لدعم المرأة في الانتخابات الذي تقوده اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، بحضور ممثلات الهيئات النسائية الرئيسية، للسعي في أن تصل نسبة تمثيل المرأة في البرلمان وغير التنافس الحر والكويتا النسائية إلى 30%.

وبمناسبة انتخابات عام 2010 تم عقد لقاء مع رئيس الوزراء ضم الهيئات النسائية بحث في سبل تحفيز مشاركة المرأة بالانتخابات ترشحا وانتخابا، ودعم المرأة بالانتخابات، وسبل تحفيز المشاركة الشعبية ترشحا وانتخابا، وإبراز العقبات التي تعترض طريق النساء للوصول إلى البرلمان. وتم وضع خطة عمل قدمت إلى الحكومة حول كيفية تحفيز مشاركة المرأة بالانتخابات، وبحث إمكانية دعمها بهذا الشأن عبر وزارة التنمية السياسية. كما بحث فيه توزيع مهام ومسؤوليات كل هيئة نسائية بتنفيذ خطة الائتلاف الوطني لدعم المرأة بالانتخابات، في أن تتولى كل هيئة نسائية تنفيذ أنشطتها الانتخابية بكل محافظة لها فيها تأثير وتواجد، ما يساعدهن على قياس مدى نجاح كل هيئة في منطقتها الجغرافية. وتقسّم خطة الائتلاف الوطني لدعم المرأة في الانتخابات إلى ثلاث مراحل قبل وأثناء وبعد الانتخابات، إذ ركزت المرحلة الأولى على الأمور الإجرائية والتسجيل والتوعية احتساب الكوتا، فيما المرحلة الثانية تتمثل في العمل على تهيئة الناخبات والرأي العام على أهمية دعم ومشاركة المرأة، وعلى كيفية اختيار المرشحات، وكيفية استعدادهن. كما ركزت على برامج التدريب والدعاية الانتخابية، وإعداد البرنامج الانتخابي، وبطاقة التعريف بالمرشحة، والترويج لها بكل الوسائل بما فيه عبر الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لشؤون المرأة. أما المرحلة الأخيرة بعد إعلان النتائج والاحتفال بالفائزات، وإعداد خطة للتواصل معهن بصورة مؤسسية ومستمرة لدعم قضايا المرأة.

حادى عشر: -

وعن التدابير المتخذة لزيادة التحاق الفتيات في المرحلة الثانوية من التعليم، وخفض معدل الأمية بين الإناث، وضمان حصول الفتيات على الأنشطة اللاصفية والأنشطة الرياضية في المدارس، ولا سيما في المناطق الريفية، وإزالة القوالب النمطية التمييزية من المناهج والكتب المدرسية.

* فيما يتعلق بتقليل نسبة أمية الفتيات يتم إتباع الاستراتيجيات والسياسات التالية من أجل مكافحة الأمية:

تنبثق من رؤية وتجسيد مبدأ " التعليم للجميع " وتنظم من خلال قانون وزارة التربية والتعليم رقم (3) لسنة 1994 وتعديلاته. حيث تقوم الوزارة باتخاذ مجموعة من التدابير من خلال مناهج متكامل للملتحقين بالبرنامج للحد من تسرب الفتيات في مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية أهمها :

- المرونة في الدوام ومرعاة الظروف الاجتماعية للملتحقات .
- تخصيص أنشطة لا منهجية وتحفيزية للدارسات مثل الرحلات والأنشطة المهنية التعليمية
- عقد دورات مهنية متخصصة للدارسات ذات أهمية (تصنيف الشعر والأعمال اليدوية والمنزلية وغيرها) .
- متابعة الملتحقات من خلال البيئة الاجتماعية المحيطة من صديقات وجيران .
- عمل محاضرات تثقيفية لأهمية التعليم في جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها .

* برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية - :

ويهدف إلى تخفيض نسبة الأمية بين 0.5 - 1% سنويا لتصل إلى 5% أو أقل عام 2015 وتوفير فرص تعليمية مناسبة للإناث. ورفع المستوى الثقافي والعلمي، وتوفير فرص عمل مناسبة لهن، كما وتعمل وزارة التربية والتعليم على تطوير وتحسين منهجية التعليم بالبرنامج من خلال تطوير المناهج وذلك للوصول إلى منهج تقني منطور يلبي احتياجات الدارسين التعليمية من خلال المواد الدراسية المناسبة بالإضافة لمهارات استخدام الحاسوب واللغة الانجليزية كما يقدم البرنامج للملتحقين به الكتب والقرطاسية وبعض الحوافز مجاناً.

* طرق وأساليب التعلم : عملت وزارة التربية والتعليم في هذا المجال بأسلوبين هما :

1/1 الأسلوب الوقائي: يتمثل في توفير التعليم الأساسي المجاني والإلزامي لعشر سنوات لجميع أفراد المجتمع الذين هم في سن التعليم المدرسي من سن السادسة وحتى السادسة عشرة.

1/2 الأسلوب العلاجي: يقسم هذا البرنامج من حيث المستوى التعليمي إلى مرحلتين : الأولى تسمى مرحلة المبتدئين، ومدة الدراسة فيها (16) شهراً أو عامين دراسيين يمنح المتخرج منها شهادة دراسية تعادل شهادة الصف الرابع الأساسي ، والثانية تسمى مرحلة المتابعين ، ومدة الدراسة فيها (16) شهراً أو عامين دراسيين يمنح المتخرج منها شهادة تعادل شهادة الصف السادس الأساسي.

- عدد الملتحقات بالبرنامج : جدول يبين عدد مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية للإناث وعدد الملتحقات به منذ عام 2004 ولغاية الآن :

عدد الملتحقَات	مراكز الإناث	العام الدراسي
3415	291	2005/2004
3163	245	2006/2005
4809	376	2007/2006
6002	412	2008/2007
5745	482	2009/2008

* برنامج الدراسات المنزلية

الأهداف : توفير فرص تعليمية مناسبة للإناث اللواتي تحول ظروفهن الاجتماعية من الالتحاق بالمدارس . لرفع المستوى الثقافي والعلمي لديهن وفتح المجال أمام الإناث من متابعة دراستهن الأكاديمية. يهدف هذا البرنامج إلى تطبيق مفهوم التربية المستدامة والتعلم الذاتي ويستطيع الدارس من خلال هذا البرنامج أن يتقدم لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة .

جدول يبين عدد مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية للإناث وعدد الملتحقَات به منذ عام 2004 ولغاية الآن :

الملتحقَات	العام الدراسي
619	2005/2004
717	2006/2005
466	2007/2006
557	2008/2007
627	2009/2008

* برنامج مراكز الدراسات المسائية :

الأهداف : توفير فرص تعليمية مناسبة للإناث اللواتي تحول ظروفهن الاجتماعية من الالتحاق بالمدارس . رفع المستوى الثقافي والعلمي لديهن وفتح المجال لمتابعة دراستهن الأكاديمية . يستطيع الدارس من خلال هذا البرنامج أن يتقدم لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة .

الملتحقَات بالبرنامج : الجدول التالي يبين عدد مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية للإناث وعدد الملتحقَات به منذ عام 2004 ولغاية الآن :

أعداد الملتحقَات	مراكز الإناث	العام الدراسي
111	4	2005/2004
79	3	2006/2005
-	-	2007/2006
0	0	2008/2007

0	0	2009/2008
---	---	-----------

* بالإضافة إلى :

برامج تنمية المهارات الحياتية المصاحبة لبرامج محو أمية وتعليم المرأة.
 برامج التعليم المستمر والتعليم مدى الحياة للفتيات التي تؤهلن لسوق العمل (برامج ما بعد محو الأمية).
 برنامج مراكز تعزيز الثقافة للمتسربين : (تم التطرق اليه مسبقاً)
 البرامج التي تشارك فيها مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص :
 برامج الحد من ظاهرة التسرب (هناك مشاركة من قبل المجتمع المدني)
 برامج محو أمية الإناث (الفتيات - والأميات الكبيرات)
 برامج تنمية المهارات الحياتية (هناك مشاركة من قبل المجتمع المدني)
 برامج التعليم المستمر (ما بعد محو الأمية)
 وعن الحوافز التي تقدم للإناث لتشجيعهن للالتحاق بفصول محو الأمية وتعليم الكبار
 الحوافز المادية : توفير القرطاسية والكتب مجاناً للدارسات، ودفع أجور المعلمات العاملات بالمراكز
 الحوافز المعنوية : الرحلات والأنشطة اللامنهجية ، والتكريم والهدايا .
 الحوافز الصحية : الندوات والمحاضرات الصحية الهادفة .
 فرص العمل : توفير فرص عمل للمعلمات بالمراكز ، وإكساب الدارسات المهارات المهنية والشهادات الأكاديمية التي تؤهلن للحصول على عمل مناسب مستقبلاً .

أساليب التقويم : تقوم وزارة التربية والتعليم بتقييم البرنامج بشكل دوري ومتناسق فتحدد الوزارة في كل مديرية من مديريات التربية والتعليم مشرفاً إدارياً ومشرفاً تربوياً لمتابعة هذه المراكز وسير العمل بها من خلال قيامها بعمل زيارات ميدانية تفقدية مفاجئة ، كما تقوم الوزارة ممثلة بقسم التعليم غير النظامي بتجهيز برنامج زيارات ميدانية على مدار العام ويشمل كافة أنحاء المملكة . والبرنامج مقبول بشكل مناسب بدليل التحاق ما يزيد عن (400.000) ملتحق وملتحنة منذ بداية البرنامج وحتى تاريخه .

الصعوبات التي تواجه تعليم الإناث:

- تتمثل الصعوبات التي تواجه الوزارة في تنفيذ برامج التعليم غير النظامي بما يلي :
1. قلة دورات التأهيل والتدريب للعاملين في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية .
 2. عدم التعريف الكافي بالتعليم غير النظامي وبرامجه من قبل وسائل الإعلام وذلك ليطم حفز المستهدفين على الالتحاق بهذه البرامج التي تلي رغبتهم وتتناسب مع قدراتهم وحاجات سوق العمل.
 3. عدم وجود مصادر تمويلية ودعم كاف لتحديث وتطوير برامج التعليم غير النظامي .
 4. قلة الحوافز المادية والمعنوية للدارسين في برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية
 5. عدم القدرة على توفير أجهزة حاسوب لمراكز تعليم الكبار ومحو الأمية لمحو الأمية الحاسوبية للدارسين والدارسات وقلة الوسائل التعليمية الحديثة .
 6. عدم تحديث وتجديد كتب ومناهج تعليم الكبار لتتلاءم مع حاجات ومتطلبات وأعمار الكبار ولتواكب عملية التطوير التربوي .

وحول رفع نسبة مشاركة الفتيات في المدارس:

تعد نسب التحاق الطالبات في المدارس جيدة مقارنة بالذكور في مختلف المراحل كما يبين الجدول التالي:

رحلة الدراسية	ذلات الالتحاق الصافي	ذلات الالتحاق الاجمالي	ذال المشاركة
	رر	رر	رر
وضعة kindergarten	39.0	42.0	55.0
ساسى	95.0	103.0	97.0

74.	66.	84.	75.	64.	56.	لثوي secondary
-----	-----	-----	-----	-----	-----	----------------

ومع ذلك قامت وزارة التربية والتعليم بإجراءات للحد من تسرب الطلبة بشكل عام ومنها:

- الارتقاء بالتعليم الأساسي وتجويده وتأكيد مفهوم إلزامية التعليم في هذه المرحلة بما يضمن الحد من ظاهرة التسرب بين الذكور والإناث وبخاصة في الأرياف والمناطق الأقل حظاً، مع التأكيد على أهمية دور الحكام الإداريين في الحد من هذه الظاهرة .
- وضع تشريعات قانونية جزائية حازمة على كافة أولياء الأمور الذين لا يتعاونون بشأن إعادة إبنائهم إلى المدارس سواء كانت عقوبات مادية أو معنوية .
- تفعيل التشريعات التي تمنع أي جهة رسمية من استخدام من هم في سن المدرسة (التعليم الأساسي) وذلك للحد من عمل الأطفال دون سن السادسة عشرة .
- إعداد برامج التقوية للطلبة المقصرين دراسياً والتوسع في فتح غرف مصادر لرعاية الطلبة الذين يعانون من صعوبات التعلم في مرحلة التعليم الأساسي.
- تفعيل برامج الدراسات الصيفية لإعداد برامج التقوية للطلبة الراسبين والمكملين وبرامج التعمق للطلبة المتفوقين في المدارس خلال الإجازة الصيفية.
- تطوير خدمات التوجيه والإرشاد التربوي والمهني بما يساعد الطالب على اختيار القرار التعليمي الأنسب .
- تطوير الخدمات التربوية المتاحة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة من النواحي الكمية والنوعية، وتفعيل التنسيق مع المؤسسات الأهلية المعنية بهذا المجال .
- تطوير إستراتيجية وطنية للتعليم غير النظامي روعي فيها التكامل بين برامجه وبرامج التعليم النظامي، وتعمل على تعميق ارتباطها بالحياة، بالإضافة إلى زيادة الدعم لبرنامج الثقافة للمتسربين والمراكز المجتمعية .
- تعزيز مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم والتوسع فيه بكافة المراحل، والسعي لبناء مناخ من الثقة المتبادلة والتعاون وتبادل الخبرات والتجارب وتكاملها بين القطاعين العام والخاص لغايات تطوير النظام التربوي.
- التوسع الأفقي والعمودي في مشروع التغذية المدرسية للطلبة، لتشمل مراحل أعلى من المرحلة الحالية ، إذ تتوسع الوزارة في هذا البرنامج سنويا ليشمل فئات عمرية أكبر من طلبة المرحلة الأساسية، كما تتوسع الوزارة في البرنامج أفقياً على مستوى المناطق الجغرافية لمعالجة سوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي قد تسبب التسرب .
- تنوع أساليب التقويم المدرسي بحيث تعدد طرائق وتقنيات تقويم تحصيل الطلبة ، مما يسهم في تقليص نسب الرسوب وبالتالي زيادة الدافعية لدى الطلبة للبقاء في المدرسة .
- تحسين وتطوير المناهج والبرامج التعليمية بحيث يتم إدخال الأنشطة التعليمية المساندة للمناهج الدراسية، وجعل الطالب يشارك في التخطيط للأنشطة والمتطلبات التعليمية .
- البرامج التعويضية الموازية: وهي برامج تعليمية لمن ترك مقاعد الدراسة ولا يستطيع العودة إلى المدرسة، مثل برامج الدراسات المنزلية والمراكز المساندة ومراكز محو الأمية وبرنامج تعزيز ثقافة المتسربين، وذلك لتمكين المتسربين من الالتحاق بمراكز تعليمية على هامش الدوام المدرسي مع بقائهم في الأعمال التي التحقوا فيها، وقد تم إدراج هذا البرنامج ضمن برامج التعليم غير النظامي.
- تشجيع الطلبة لما بعد المرحلة الأساسية العليا لاختيار التخصصات المهنية.
- استخدام بدائل العقاب البدني لمعالجة مشكلات الطلبة.
- عقد المحاضرات والندوات للتعريف بأخطار التسرب والالتحاق المبكر بسوق العمل.
- وتخصيص حصص التقوية للطلبة ضعاف التحصيل.
- مشاركة الفتيات في النشاط اللامهمجي والرياضة في المدارس وخاصة في الريف:**
- تتوافر نفس الفرص لكلا الجنسين في مجال المشاركة في الأنشطة والألعاب الرياضية، وتمثيل مدارسهم في مختلف المنافسات الرياضية، بلغ عدد المشاركين في المسابقات الثقافية والبيئية (2200) طالبا وطالبة، منهم (1060) طالبة بنسبة 48.2% . وفي جميع الأنشطة الرياضية بلغ عدد المشاركين (482134) طالبا وطالبة منهم (253884) طالبة بنسبة 52.7%
- ولإزالة الأعراف والعادات السلبية في المناهج والكتب المدرسية:**
- قامت وزارة التربية والتعليم بعدة إجراءات في هذا المجال من خلال :
- أولاً: مشروع حقوق الإنسان.: قامت إدارة المناهج والكتب المدرسية، بإعداد مصفوفة ثقافة السلام وحقوق الإنسان والقيم العالمية المشتركة كونها أداة يمكن تضمينها المناهج والكتب المدرسية لتصبح أداة فاعلة تمكن المتعلمين من اكتساب المعارف والمهارات والاتجاهات اللازمة لإعدادهم للتفاعل مع مختلف

مناحي الحياة ، بأبعادها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، بما يعكس إيجاباً على مصلحة المتعلمين وشخصيتهم الذاتية ، ومصحة أسرهم ومجتمعاتهم وعلاقاتهم مع المجتمعات الأخرى مستقبلاً. وقد اشتملت المناهج والكتب المدرسية على جملة من المفاهيم ذات العلاقة بحقوق الإنسان. فقد تم وضع تعريفات إجرائية لمفاهيم حقوق الإنسان تم في ضوئها مسح الكتب المدرسية للتعرف على المفاهيم الموجودة بشكل كاف أو الموجودة ولكن بشكل غير كاف، وتحتاج إلى تعزيز، أو غير الموجودة وتحتاج إلى إدخال، وقد تم إدماج مفاهيم حقوق الإنسان في معظم المناهج والكتب المدرسية ابتداء من مرحلة التعليم في الطفولة المبكرة. فضلاً عن تضمين العديد من المناهج والكتب المدرسية العديد من المفاهيم التي تعزز وتدعو إلى ثقافة السلام وذلك في كتب التاريخ والتربية الوطنية والمدنية واللغة العربية والتربية الإسلامية، على شكل وحدات دراسية و دروس ونصوص وأنشطة وأسئلة بطرق وأساليب عديدة .

التربية على حقوق الإنسان على مستوى المدرسة

يتم العمل في المدرسة على إيضاح مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيزها في واقع السلوك والتفاعل اليومي لأعضاء الأسرة المدرسية من خلال:

- تفعيل دور الصحافة المدرسية أو الإذاعة المدرسية في مجال تأكيد مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- عقد لقاءات دورية وحوار مفتوح بين الطلبة أنفسهم وبين الطلبة والمعلمين والإدارة المدرسية في القضايا التي تهم الطلبة.
- تعميق منهجية الحوار بين الطلبة وتقبل الرأي والرأي الآخر بهدف التوصل إلى حلول مناسبة في مواقف الاختلاف من خلال ما يسمى برلمان الطلبة وتهيئة الفرصة من خلاله لتنمية القيادات وممارسة التجربة الديمقراطية في الترشيح والانتخاب والتعبير عن الرأي والحوار، وعقد ندوات دورية أو مناظرات يشارك الطلبة في الإعداد لها وإدارتها .

ثانياً: مشروع الجندر "النوع الاجتماعي": توجت السياسة التربوية في الأردن إلى إتاحة التعليم ونشره بحيث يكون متاحاً للجنسين، وقد أثمرت الجهود الرسمية والتطوعية الأهلية في الارتقاء بمعدلات الالتحاق في التعليم لدى الجنسين كما ضيققت الفجوة التقليدية بين الجنسين لاسيما في الفئة العمرية (15-24).

الخطوات التي اتخذتها وزارة التربية والتعليم لتضمين النوع الاجتماعي في المناهج والكتب المدرسية:

□ قام الفريق الفني للنوع الاجتماعي والممثل لكافة الإدارات في وزارة التربية والتعليم ، بتحليل المرحلة الأولى من الكتب المدرسية المطورة ضمن مشروع ERfKE، والتي تشمل الصفوف الأول والرابع والثامن والعاشر، حيث تم رصد النتائج والتوصيات لكل كتاب في أداة تحليل النوع الاجتماعي التي طورت لهذا الغرض. وتم اعتماد هذه التوصيات والأخذ بها من قبل إدارة المناهج والكتب المدرسية .

□ تم عقد ورشات عمل توجيهية للجان التأليف خاصة بمؤشرات النوع الاجتماعي قبل البدء في عملية التأليف.

□ كما تم تعيين مدقق للنوع الاجتماعي لكل فريق معني بتأليف الكتب المدرسية، والتي يجري تأليفها، بهدف ضمان الالتزام بمؤشرات النوع الاجتماعي.

ثالثاً: مشروع تدعيم الكفايات الوطنية لتضمين مفاهيم التربية السكانية/ الصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي في المناهج والكتب المدرسية. ويهدف إلى:

- المساهمة في تحقيق الأهداف بعيدة المدى لخطط التنمية الرامية إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأردنيين.
- تزويد الطلبة بالمعارف والمهارات وتنمية الاتجاهات اللازمة لفهم القضايا السكانية/ الصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي وتوظيفها في حياتهم العملية.
- توعية معلمي مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي بالقضايا السكانية/ الصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي.
- تدريب المدربين (أعضاء المناهج، المشرفين التربويين، والمعلمين) على طرائق تدريس مفاهيم التربية السكانية/ الصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي في المباحث المختلفة.

- تضمين مفاهيم التربية السكانية/ الصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي في المناهج والكتب المدرسية للمباحث المختلفة من خلال تشكيل فريق من المختصين من رؤساء الأقسام وأعضاء المناهج لدراسة ومسح المفاهيم والتعريفات الخاصة بالتربية السكانية/ الصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي، في المناهج والكتب المدرسية كافة وفي الكتب قيد التأليف وتم التركيز على المفاهيم التي تم تناولها في الصفوف 9 و 11 التي يجري التأليف فيها حالياً والمفاهيم في الصفوف 8 و 10 التي تم تأليف كتبها، كما تم إعداد استراتيجيات التدريس واستراتيجيات التقييم الخاصة بالمشروع وتحريرها لغوياً بالإضافة إلى تدريب

أعضاء المناهج (الفريق الفني) وعددهم (25) على مفاهيم وأنشطة الصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي، بهدف تدريب المشرفين التربويين. وتدريب المعلمين والمعلمات وعددهم 11500 معلم ومعلمة في عدة مباحث وإعداد CDs بفعاليات الورش التدريبية جميعها وتوزيعها على الميدان، وإعداد مسودات الحقيبة التدريبية، وتضمين مفاهيم الصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي في المناهج والكتب المدرسية للصفوف من السادس وحتى الصف الثاني عشر.

ولمعالجة احتكار الشباب للأعمال في مجال التكنولوجيا والمجال المهني المعتبرة أعمال شبابية وذلك لوصول الفتيات لهذه الفئات من الأعمال:

1) أصبحت جميع فروع التعليم المهني متاحة للإناث (صناعي، زراعي، فندقي، اقتصاد منزلي) وبذلك ارتفعت نسبة الإناث للذكور في التعليم المهني لتبلغ 42%

2) تم بناء مدرسة للتعليم الفندقي والسياحي للإناث في محافظة العقبة

3) التركيز على برامج التوجيه المهني لتعزيز التحاق الإناث بعد الصف العاشر ببرامج التعليم المهني.

4) إقامة المعارض وعقد الندوات وحملات التوعية لبيان مكانة التعليم المهني كمسار لسوق العمل أو التعليم العالي مما يحفز على التوجه إلى التعليم المهني

وبالنسبة لمجال التكنولوجيا فقد تم إشراك الإناث في الوزارة في جميع برامج الحاسوب وهي:

. IC3 . Cambridge . UJCDL ، ICDL ، للمكثوفين ICDL Advanced . ICDL .

البرامج التدريبية والإجراءات في مجالات استخدام التكنولوجيا في التعليم:

من خلال عدة برامج بهدف تنمية قدرات المعلمين في مجال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم وتنمية مهارات التفكير العليا لدى الطلبة باستخدام الانترنت.

ثالث عشر:-

- العمل: سمح قانون الضمان الاجتماعي لأصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص والشركاء المتضامنين وربات المنازل بالانضواء تحت مظلة الضمان الاجتماعي فقد اشتركت أكثر من (6) آلاف ربة منزل بالضمان اختياريًا منذ نفاذ القانون في 2010/5/1. كما استحدث القانون صندوق تأمين الأمومة ما من شأنه تعزيز مكانة المرأة في سوق العمل والمحافظة على مكتسباتها وحقوقها سواء أثناء فترة العمل أو بعد تقاعدها حيث يضمن لها استمرارية في الشمول والتغطية بمظلة الضمان أثناء انقطاعها عن العمل بسبب إجازة الأمومة، مما يدفع باتجاه تضيق فرص ومبررات الاستغناء عن خدمات المرأة في حال الزواج أو الحمل أو استحقاق إجازة الأمومة، ومن شأن تطبيق هذا التأمين تحفيز أصحاب العمل على تشغيل المرأة وبالتالي تعزيز دورها في سوق العمل. تأمين الأمومة كان أحد المطالب الرئيسية لكافة الهيئات والمنظمات النسائية منذ فترة طويلة لتعزيز حماية المرأة العاملة، وتحفيز المشاركة الاقتصادية لها في المجتمع.

نظام الخدمة المدنية لعام 2007 كما ورد في التقرير يعمل على "ترتكز الخدمة المدنية على مبادئ قيم تكافؤ الفرص من خلال عدم التمييز على أساس الجنس والاستحقاق والجدارة والتنافسية في اختيار الشخص المناسب لإشغال أي وظيفة شاغرة في الخدمة المدنية وفقا لمبادئ العدالة وتكافؤ الفرص في معاملة الموظفين فيما يتعلق بحقوقهم وواجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية . كما منح النظام المرأة الامتيازات التي وردت في التقرير للتوفيق بين عملها ومراعاة ظروفها كعاملة وأم .

تم تشكيل اللجنة التوجيهية الوطنية للإنصاف في الأجور في تموز 2011 تضم في عضويتها وزارة العمل واللجنة الوطنية الأردنية للمرأة تهدف إلى تعزيز التعاون من أجل تنفيذ خطة العمل الوطنية حول المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة وتنسيق الأنشطة الرامية إلى تحقيق المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية من خلال لجننتين قانونية ولجنة للبحوث والدراسات.

رابع عشر:-

صدر نظام تنظيم المكاتب الخاصة العاملة في استخدام واستقدام غير الأردنيين العاملين في المنازل لسنة 2009 ونظام العاملين في المنازل وطهارتها وبستانبيها ومن في حكمهم لسنة 2009 سرى العمل فيهما في تشرين أول من نفس العام كتدابير لمكافحة استغلال ظروف العمل للنساء والفتيات العاملات في المنازل، بمن فيهم المهاجرون؛ نظم فيه التزامات رب العمل من حيث دفع الأجر الشهري للعامل والمعاملة باحترام تمكينه الاتصال بأهله في الخارج هاتفيا وتأمين تذكرة سفر على نفقة رب العمل وتوفير الرعاية الصحية وممارسة شعائره الدينية، وحول وصف التدابير المتخذة لمكافحة استغلال ظروف العمل للنساء والفتيات العاملات في المنازل، بمن فيهم المهاجرون. وإذا اتخذت خطوات ما من قبل مديرية العاملين في المنازل من وزارة العمل لتنظيم مكاتب الاستخدام وتنفيذ اللوائح:-

وفق تعليمات عمل المكاتب الخاصة العاملة في استخدام واستخدام غير الأردنيين العاملين في المنازل فإن المكتب يتحمل كافة المسؤوليات والنفقات والتعويضات عن كل عطل وضرر ناتج عن مخالفته لأحكام النظام والتعليمات الصادرة بموجب الشروط والالتزامات الواردة في التعهد الصادر عنه والمقدم لوزارة العمل، ويترتب على المكتب لغايات أداء مهامه (في تلبية طلبات أصحاب المنازل أن يقدم طلبا خطيا إلى الوزارة يتضمن استخدام أو استخدام العامل غير الأردني نيابة عن صاحب المنزل وبتفويض خطي منه مرفقا فيه نسختان من عقد العمل موقعا من جانب صاحب المنزل، على أن يتم توقيعه من العامل عند حضوره المملكة. تعهد خطي من صاحب المنزل يتعهد بمقتضاه بالالتزام بالتشريعات ذات العلاقة باستخدام العامل ومنها أحكام النظام والتعليمات والقرارات الصادرة بموجب أي منها وتسيديد حقوق العامل لديه في أوقاتها ومنحه كافة الحقوق التي تضمنتها هذه التشريعات وتسهيل إجراءات الوزارة ومفتشيها للتأكد من التزامه بذلك وعدم ممانعته من قيامهم بزيارة المنزل لهذه الغاية والسماح للعامل لديه بمراجعة الوزارة أو أي من المديرات التابعة لها عند رغبته بذلك أو عند استدعائه لمراجعتها، والسماح له بالاتصال بالخط الساخن في الوزارة إذا طلب ذلك. وعند وصول المستخدم إلى المملكة يلتزم المكتب باستصدار شهادة تأمين على الحياة له. كما يشترط في صاحب المنزل أن لا يكون قد أدين أو أحيل إلى المحكمة في قضية اعتداء على عامل وتحققا لذلك يلتزم صاحب المنزل بتقديم إقرار خطي بذلك، وان تتوفر لديه القدرة المالية للوفاء بالتزاماته تجاه العامل. ولوزير العمل أو من يفوضه أن يرفض منح تصريح عمل أو تجديده في حال تبين أن صاحب المنزل كان قد انتهك حقوق أي عامل أو اعتدى عليه بالضرب أو الحق به أي ضرر أو أساء معاملته بأي صورة من الصور، على أن يعطى العامل في هذه الحالة الفرصة للحصول على تصريح عمل جديد للعمل لدى صاحب منزل آخر. ولا يجوز نقل العامل من صاحب منزل إلى آخر إلا من خلال وزارة العمل وبشرط موافقتها المسبقة وان يلتزم صاحب المنزل والمكتب باستكمال إجراءات استصدار تصريح عمل باسم صاحب المنزل الجديد.

وضرورة أن يكون من ضمن العاملين في مكتب الاستخدام موظفة دعم ومعلومات واحدة أو أكثر تحمل شهادة في احد العلوم الاجتماعية، تتولى توفير المعلومات للعمال الذين يتم استخدامهم من خلال المكتب وخاصة في مجال حقوقهم القانونية والعادات والتقاليد السائدة في المملكة، بالإضافة إلى تقديم أي مساعدة اجتماعية يحتاجها العامل، والعمل على تطوير العلاقة وتحسينها بين العامل وصاحب المنزل، على أن يراعى أن تتقن هذه الموظفة لغة العمال.

خامس عشر:-

- **الصحة:** حول السؤال المتعلق بمحاولة إدخال تعديل على القانون يبيح الإجهاض في الحالات المذكورة، في هذا المجال يرفض سن أي تشريع يخالف أحكام الشريعة خاصة من قبل مجلس النواب على أساس أن كافة الديانات السماوية تحرم الإجهاض إلا إذا كان في استمرار الحمل خطورة على حياة الأم؛ فيسمح به، يجري العمل من عدة جهات على رفع الوعي والسماح بالإجهاض في الأسباب المذكورة؛ خاصة حالات سفاح المحارم وفي الأسابيع الأولى من الحمل.

وحول الثقافة الصحية أو الجنسية أو الإنجابية وخدمات وصول النساء والفتيات لوسائل منع الحمل:

- أدخلت خدمات صحة المرأة الإنجابية المتكاملة من سن المراهقة حتى سن الأمل في 17 مركز صحي شامل ضمن خدمات صحية للام والطفل في كل المحافظات ما عدا الجنوب.

- مع التركيز على أمراض التهابات الجهاز الإنجابي في مراحلها الإنجابية المختلفة

- والتركيز على المشورة في فترة المراهقة للياقات وخاصة التطورات البلوغية

- يتم إنتاج أدلة لصحة المراهقة من سن المراهقة إلى سن الأمل في طور الطباعة وادخل فيه أيضا العنف الأسري

- توفر وزارة الصحة وسائل تنظيم الأسرة في مراكز الأمومة والطفولة في المملكة حيث أن

معدل انتشار وسائل تنظيم الأسرة حسب مسح السكان والصحة الأسرية 59%.

- يتم إنتاج بروشورات ومطويات حول وسائل تنظيم الأسرة (وسائل تنقيفية).

- مع عقد عدة ندوات تنقيفية للمجتمع المحلي في كافة محافظات المملكة.

- يجري التنسيق مع جامعة جوائز هوبكز لتصوير لقطات تلفزيونية حول أهمية تنظيم الأسرة

- يتم عقد دورات تدريبية حول Implanol (الغرسة الواحدة) لكي تصبح خيارا آخر (3 سنوات)،

وزارة الصحة بصدد إعداد استراتيجية وطنية لتنظيم الأسرة مع مشروع دعم النظم الصحية HSS

وفي مجال المناهج والتوعية والتنقيف الصحي بما فيه مرض نقص المناعة الإيدز، تدرس المناهج الدراسية في الأردن هذه المواضيع مع التوعية الصحية ضمن مواد العلوم والأحياء والثقافة.

سادس عشر:-

لا تقيد التشريعات الأردنية ملكية المرأة للأراضي والأسهم والسندات أو الحصول على القروض أو ممارسة التجارة؛ كما ورد في التقرير؛ فذمتها المالية مستقلة عن ذمة الزوج، تم تعديل قانون الأحوال الشخصية نص على وضع قيود من خلال نظام يصدر لتنظيم أحكام التخارج بحيث لا يجري إلا بعد مدة مناسبة من وفاة المورث من ناحية؛ مع قيود أخرى تتعلق بضرورة أن يسبق التخارج تسجيل الأموال باسم المورث؛ حتى لا يكون هناك جهالة في الحقوق لضمان الشفافية ولتلافي ما كان يحدثه التخارج الذي كان يجري مباشرة بعد وفاة المورث. كما تعمل العديد من منظمات الرسمية والأهلية على التوعية بالتشريعات وتقديم المساعدة القانونية في هذا المجال.

سابع عشر:-

وحول التوعية من صندوق المعونة الوطنية لربات الأسر في المناطق الريفية ، بما في ذلك أولئك الذين لا يستطيعون تقديم الإثباتات القانونية عن غياب وفقدان المعيل ، فضلا عن ضعف النساء العازبات والمتزوجات الذين هجروا من قبل أزواجهن أو أولياء الأمور. وعن التدابير المعمول بها لضمان أن تكون برامج التنمية الريفية والمشاريع تراعي منظور المساواة بين الجنسين:

ترسيخاً لمفهوم التعامل مع ظاهرة الفقر بأسلوب تكاملي بين السياسات الاقتصادية (السياسة المالية والنقدية والتجارية) والسياسات الاجتماعية (التعليم الصحة والتأمينات الاجتماعية الأخرى)، تم تشكيل فريق عمل برئاسة وزير التنمية الاجتماعية ووزير التخطيط والتعاون الدولي، لمراجعة استراتيجية الفقر التي أطلقت للعمل في عام 2002 خضعت للمراجعة بهدف إعداد استراتيجية جديدة للأعوام 2012- 2015 مع برنامج تنفيذي، لضمان خروج الفقراء من دائرة الفقر واستدامة بقائهم منتجين لا متلقين للمعونة، ضمن المحاور الرئيسية التالية:

-المحور الأول: "الحماية الاجتماعية"، ويتكون من المساعدات النقدية؛ بما في ذلك صندوق المعونة الوطنية، وخدمات الرعاية والحماية الاجتماعية، والصناديق الاجتماعية، والخدمات الأساسية .

-المحور الثاني: "التأمينات الاجتماعية"، ويتكون من أنظمة التقاعد، والتأمين الصحي.

-المحور الثالث: "بناء القدرات والتشغيل والإنتاجية"، ويتكون من التدريب وإعادة التأهيل، والمساعدة في البحث عن العمل، والمساعدة في إنشاء مشاريع إنتاجية وتوفير فرص العمل.

-المحور الرابع: "التمويل الميكروي والصغير"، ويتكون من توفير التمويل المناسب لإنشاء أو تطوير مشاريع صغيرة مدرة للدخل، وتوفير الخدمات الاستشارية والتدريبية اللازمة.

- المحور الخامس: "البنية التحتية والإسكان"، ويتكون من المشاريع الهادفة إلى توفير خدمات البنية التحتية الأساسية.

ثامن عشر:-

وحول معلومات عن حالة اللاجئتين من النساء والفتيات، بما في ذلك الفلسطينيتين والعراقيين. وعن تقديم معلومات عن التدابير للتصدي للتحديات التي تواجهها تلك النساء والفتيات ، بما في ذلك انعدام المأوى والمساعدة القانونية والطبية لضحايا العنف. وبيان ما إذا كانت الدولة تنظر في الانضمام إلى اتفاقية عام 1951 بشأن وضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967

كان الأردن دائما من أكثر الدول العربية تأثرا بالقضية الفلسطينية وتطوراتها المختلفة وعبر العقود الماضية وتجاوبا مع المسألة الفلسطينية في جانبها الإنساني والسكاني أنشأت "دائرة الشؤون الفلسطينية" خلفا لما سبقها من هيئات كدائرة حكومية تعمل على تنفيذ السياسات الرسمية بما فيها الإشراف على شؤون المخيمات في المملكة وتقديم الخدمات العامة بكافة أشكالها والعمل على تنمية المجتمعات المحلية لسكان المخيمات ووضع الخطط والمشاريع الهادفة إلى رفع مستوى المعيشة والتخفيف من حدة الفقر والبطالة. والتعاون والتنسيق مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في جميع أعمالها داخل الأردن فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها كذلك في رسم السياسات العامة لعمل الوكالة من خلال عضوية لجنيتها الاستشارية ومنتدى كبار الدول المانحة والمضيئة للونروا. أولت الدائرة قطاع المرأة اللاجئة أهمية خاصة تتمثل فيما يلي:

أ المشاركة في عضوية لجان الخدمات في مخيمات اللاجئين في المملكة.

ب تنفيذ برامج تدريبية عديدة لقطاع المرأة لتسهيل انخراطها في سوق العمل وذلك على النحو التالي:

- تأمين فرص عمل لأكثر من (1000) لاجئة متدربة في المصانع والشركات لتوفير دخل مناسب للاجئات في المخيمات في عامي 2010 و 2011 مما كان له دور أساسي في الإرتقاء في المستوى المعيشي للأسرة اللاجئة ورفع قدرة المرأة لتكون عنصر أكثر فعالية في المجتمع وذلك من خلال تعاون الدائرة مع الوكالة اليابانية "جايا".
- تم تأمين أكثر من (1500) امرأة لاجئة في مخيمات المملكة خلال العامين 2010 و 2011 من خلال دعمها وتوفير المتطلبات الأساسية لتنفيذ مشاريع مدرة للدخل تساهم أيضا في الارتقاء بالمستوى المعيشي للأسرة وتمكين المرأة "التشغيل الذاتي"
- العناية الصحية بالمرأة اللاجئة في غالبية المخيمات من خلال تقديم خدمات صحية تنقيفية خاصة في موضوع سرطان الثدي وذلك بالتعاون مع منظمة "أنيرا الأمريكية".
- وفي مجال رفع مستوى الوعي الثقافي لدى المرأة اللاجئة خاصة فيما يتعلق بتعريفها بحقوقها الشخصية والعائلية حيث قدمت الدائرة وبالتعاون مع منظمة (GIZ) الألمانية خدمات تنقيفية وتوعوية حول هذا الموضوع
- استفادت المرأة اللاجئة في مخيمات المملكة من المساعدات الإنسانية "طرود الخير الهاشمية" التي تقدم للأسر الفقيرة وتحديداً الأرامل من النساء. ومن مكرمة جلالة الملك الخاصة بمنح مقاعد دراسية في الجامعات الحكومية الأردنية للارتقاء بالمستوى التعليمي لهن.
- يقدم الدعم المالي من الدائرة لجمعيات خيرية ريادية تقودها المرأة اللاجئة وفي بعض منها تساهم هذه الجمعيات في دعم المرأة اللاجئة في نواحي عدة.
- إقامة معارض للأشغال اليدوية للمرأة اللاجئة في المخيمات بهدف تسويقها وقيام الدائرة بتحفيز المرأة اللاجئة في هذا المجال.
- عقد ندوات ثقافية في مقرات لجان الخدمات في مخيمات اللاجئين والتابعة لدائرة الشؤون الفلسطينية بمشاركة اللاجئة الفلسطينية وبشكل فعال ومستمر.
- تدعم الدائرة المرأة اللاجئة في ممارسة حقوقها السياسية مثل الترشح للانتخابات النيابية والبلدية ومؤسسات المجتمع المدني.

وحول مصادقة المملكة على اتفاقية اللاجئين 1951 وبروتوكولها.

يعتبر الأردن من أكثر دول العالم استضافة للاجئين بالمقارنة مع حجم سكانه؛ فمنذ نهايات القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا والأردن يستقبل موجات من الهجرات المختلفة، بعد عام 1990 - وخاصة في عام 1991 - بدأ يتوافد على الأردن موجات من اللاجئين، خاصة وإنهم ليسوا بالأجانب العاديين حتى ينطبق عليهم قانون الإقامة وشؤون الأجانب الأردني؛ لهذا وبهدف تقديم المساعدة والحماية لهذه الفئة من اللاجئين، وكنوع من إشراك المجتمع الدولي في تحمل مسؤولياته تجاه الأزمات التي اختلقها في المنطقة، سمح الأردن للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في نهاية عام 1991 بافتتاح مقر لها في عمان، ولكن دون إبرام أي اتفاقية تنظم العلاقة بينه وبين المفوضية، أو بينه وبين اللاجئين، وبغية سد الفراغ الذي استمر ما يقرب من ست سنوات، وفي عام 1997 وقعت الحكومة الأردنية مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين اتفاقية عرفت باسم "اتفاقية التعاون"، ثم تلتها في عام 1998 اتفاقية أخرى عرفت باسم "مذكرة التفاهم"، وذلك لتنظيم العلاقة بين اللاجئ والدولة والمفوضية.

في عام 2006 نشرت الاتفاقيات الدولية التالية: العهدين الدوليين لحقوق الإنسان، واتفاقية التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية حقوق الطفل.. وقد دخلت هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ بنشرها في الجريدة الرسمية" ا، أن الاتفاقيات المذكورة جميعا، بوصفها العمود الفقري للقانون الدولي لحقوق الإنسان، توجب احترام وحماية وإنفاذ الحقوق الواردة فيها لأي إنسان يجد نفسه خاضعا لاختصاص الدول الأعضاء فيها؛ بصرف النظر عن كونه مواطنا أو غير مواطن، ما يعني أن اللاجئين على الأراضي الأردنية أصبحوا مستفيدين قانونا مما توفره تلك الاتفاقيات من حقوق وحماية لهم، خاصة وإن معظم ما تضمنته اتفاقية 1951 من حقوق ومبادئ حماية، تجد ما يقابلها في اتفاقيات حقوق الإنسان المذكورة أعلاه وبصياغة واضحة أمرة.

تاسع عشر:-

تم تعديل قانون الأحوال الشخصية وشدد على منع زواج من هم دون الثامنة عشرة سنة إلا في حالات خاصة لتلافي نتيجة اشد إيلا ما على الفتاة ولمراعاة مصلحتها خاصة في حال حدوث حمل نتيجة علاقة بالرضى خاصة في بعض المناطق الحارة في وادي الأردن حيث تبلغ الفتاة في سن مبكر. وبغير ذلك

يعاقب كل من يجري مراسيم زواج بما يخالف ذلك وفقا لأحكام المادة 279 من قانون العقوبات التي تنص " يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر كل من أجرى مراسيم زواج أو كان طرفا في إجراء تلك المراسيم بصورة لا تتفق مع أحكام قانون الأحوال الشخصية أو أي تشريعات أخرى نافذة". وحول استعراض طابع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ففيما يتعلق بالمادة 16 لقد ساوى قانون الأحوال الشخصية لعام 2010 بين الرجل والمرأة من حيث اعتبار كل منهما طرف في العقد، بالنص على أن الزواج هو عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعا لتكوين أسرة وإيجاد نسل، وينعقد الزواج بإيجاب من أحد الخاطبين أو وكيله وقبول من الآخر أو وكيله في مجلس العقد. وبهذا تكون المرأة طرف في عقد الزواج، كالرجل، لها الحرية التامة في اختيار الزوج، ولا ينعقد الزواج إلا برضاها وإرادتها الحرة، ولها الحق في مباشرته بنفسها، وفي هذا المجال رفع التحفظات نكر ما ورد في الإجابة على البند الثاني المذكور سابقا.

عشرون:-

البروتوكول الاختياري والتوقيع عليه:

ما زالت الهيئات النسائية واللجنة الوطنية لشؤون المرأة تطالب برفع التحفظات والتصديق على البروتوكول الاختياري إلا أن الأرضية المناسبة القبول اللازم لذلك لم يتحقق بعد .

مرفق

الجهات المشاركة مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في إعداد التقرير الخامس لتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

أولا: الجهات الحكومية:

- 1- وزارة الصحة
- 2- وزارة الزراعة
- 3- وزارة العدل
- 4- وزارة الداخلية
- 5- وزارة الخارجية / ودائرة الشؤون الفلسطينية
- 6- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- 7- وزارة التخطيط والتعاون الدولي
- 8- وزارة العمل
- 9- وزارة التنمية الاجتماعية
- 10- وزارة الثقافة
- 11- وزارة التربية والتعليم
- 12 - القيادة العامة للقوات المسلحة
- 13 - المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
- 14 -مؤسسة التدريب المهني
- 15- مديرية الأمن العام / إدارة حماية الأسرة
- 16- ديوان الخدمة المدنية
- 17- مديرية الدفاع المدني.
- 18- دائرة الأحوال المدنية والجوازات
- 19-دائرة ضريبة الدخل
- 20- دائرة الإحصاءات العامة
- 21-صندوق المعونة الوطنية
- 22- صندوق التنمية والتشغيل
- 23- مؤسسة الاذاعة والتلفزيون
- 24 - الجامعة الأردنية.
- 20- دائرة الأراضي والمساحة

ثانيا: الجهات شبه الحكومية أو غير الحكومية:

- 1- اتحاد المرأة الأردنية
- 2- المركز الوطني لحقوق الإنسان
- 3-المجلس الوطني لشؤون الأسرة
- 4-المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية
- 6-الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية
- 7-معهد الملكة زين الشرف التنموي
- 8- المجلس الأعلى للسكان

- 9- الاتحاد النسائي الأردني العام
 - 10- مؤسسة نور الحسين
 - 11- تجمع لجان المرأة الوطني الأردني
 - 12- جمعية الشابات المسيحية
 - 13- جمعية النساء العربيات
 - 14- جمعية تدريب وتأهيل المرأة الريفية
 - 15- ملتقى سيدات الأعمال و المهن
 - 16- المعهد الدولي لتضامن النساء
 - 17- ميزان/ مجموعة القانون من أجل حقوق الإنسان
 - 18- صندوق إقراض المرأة
 - 19- الجمعية الأردنية لتنظيم الأسرة
 - 20- غرفة صناعة عمان
 - 21- غرفة تجارة عمان
 - 22- الأونروا
 - 23- مجموعة من الصحفيات العاملات في الصحف المحلية
 - 24- لجنة المرأة في نقابة المحامين.
 - 25- اللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية.
 - 26 - عدد من النواب والأعيان .
-